

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
(سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
(سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
21 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / المساهمين المحترمين
شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
(سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة لشركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة) (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة)) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد البيانات المالية بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به. لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. يتم اختيار الإجراءات إستناداً إلى تقدير مراقب الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

باعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

برأيي، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2015، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

برأيي كذلك أنه لم يرد إلى علمي وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
27 يناير 2016

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
 بيان المركز المالي
 كما في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
25,933	250,731	3	نقد ونقد معادل
4,190,000	4,306,125	4	ودائع لأجل
593,874	172,122	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>4,809,807</u>	<u>4,728,978</u>		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
292,722	193,954	6	موجودات مالية متاحة للبيع
376,631	385,443	7	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
103,510	88,599	8	ممتلكات ومعدات
<u>772,863</u>	<u>667,996</u>		مجموع الموجودات غير المتداولة
<u>5,582,670</u>	<u>5,396,974</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة:
130,027	116,968	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<u>130,027</u>	<u>116,968</u>		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
144,551	154,983	10	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>144,551</u>	<u>154,983</u>		مجموع المطلوبات غير المتداولة
<u>274,578</u>	<u>271,951</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
3,225,000	3,225,000	11	رأس المال
1,035,198	1,035,198	12	إحتياطي قانوني
200,289	200,289	13	إحتياطي اختياري
161,217	136,163		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
686,388	528,373		أرباح مرحلة
<u>5,308,092</u>	<u>5,125,023</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>5,582,670</u>	<u>5,396,974</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

الشيخ أحمد دعيج جابر الصباح
 رئيس مجلس الإدارة

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
 بيان الأرباح أو الخسائر
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح
1,451,595	988,542	إيرادات عمولات من التداول في سوق الكويت للأوراق المالية
10,527	10,147	إيرادات عمولات من التداول في الأسواق العربية والعالمية
(435,479)	(296,563)	عمولات إلى سوق الكويت للأوراق المالية
1,026,643	702,126	صافي إيرادات العمولات
(1,073,316)	(897,116)	مصاريف عمومية وإدارية
(46,673)	(194,990)	16 خسائر من العمليات
78,933	15,802	15 صافي أرباح الاستثمارات
(2,772)	(64,902)	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
123,396	83,384	إيرادات فوائد
71,216	2,691	17 إيرادات أخرى
224,100	(158,015)	(خسارة) ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(2,017)	-	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(27)	-	حصة الزكاة
(3,750)	-	14 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
218,306	(158,015)	صافي (خسارة) ربح السنة
فلس	فلس	
6.77	(4.90)	18 (خسارة) ربحية السهم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
 بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	
218,306	(158,015)	صافي (خسارة) ربح السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى :
		ينود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
32,799	8,172	التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
(69,601)	-	المعكوس نتيجة بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(14,979)	(33,226)	المعكوس نتيجة الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
(51,781)	(25,054)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
166,525	(183,069)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية .

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة)
 بيان التغيرات في حقوق الملكية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	أرباح مرحلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	إحتياطي اختياري	إحتياطي قانوني	رأس المال	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
5,366,567	940,492	212,998	200,289	1,012,788	3,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
166,525	218,306	(51,781)	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
-	(225,000)	-	-	-	225,000	إصدار أسهم منحة
(225,000)	(225,000)	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية
-	(22,410)	-	-	22,410	-	المحول للإحتياطي القانوني
5,308,092	686,388	161,217	200,289	1,035,198	3,225,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
(183,069)	(158,015)	(25,054)	-	-	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
5,125,023	528,373	136,163	200,289	1,035,198	3,225,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
 بيان التدفقات النقدية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
		(خسارة) ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
224,100	(158,015)	تسويات :
		استهلاكات
48,454	40,818	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
29,365	25,214	صافي أرباح الاستثمارات
(78,933)	(15,802)	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
2,772	64,902	إيرادات فوائد
(123,396)	(83,384)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
(4,076)	(314)	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
(852)	(436)	
97,434	(127,017)	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(148,722)	160,306	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(153,830)	(9,282)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(205,118)	24,007	النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(6,842)	-	المدفوع لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(9,345)	(27)	المدفوع للزكاة
(41,876)	(14,468)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(35,000)	(3,750)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(298,181)	5,762	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(90,000)	(116,125)	ودائع لأجل
(50,956)	-	شراء موجودات مالية متاحة للبيع
410,266	-	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(7,120)	(29,632)	شراء ممتلكات ومعدات
972	4,161	المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
20,000	15,802	توزيعات أرباح مستلمة
11,725	344,830	فوائد مستلمة
294,887	219,036	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(225,000)	-	توزيعات أرباح مدفوعة
(225,000)	-	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(228,294)	224,798	صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل
254,227	25,933	نقد ونقد معادل في بداية السنة
25,933	250,731	نقد ونقد معادل في نهاية السنة

3

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية .

1 - التأسيس والنشاط

تأسست شركة التجاري للوساطة المالية (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)) (الشركة) كشركة مساهمة كويتية مقفلة موثقة لدى وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بموجب عقد تأسيس ونظام أساسي رقم 1482/ جلد 3 بتاريخ 2 ديسمبر 1984 وآخر تعديلاتهما بتاريخ 20 مايو 2015 (إيضاح 14) والمؤشر عليها في السجل التجاري تحت رقم 38920 لدى وزارة التجارة والصناعة.

إن أنشطة الشركة الأساسية هي:

- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية والأسواق العربية والعالمية كافة.
- استثمار أموالها (والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأس مالها واحتياطياتها) في أسهم استثمار طويل الأمد وشراء عقارات لأغراض استعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها بشرط الحصول مسبقاً على تصريح بذلك من لجنة سوق الكويت للأوراق المالية مع مراعاة ما تقرره اللجنة من أنظمة وقرارات من وقت لآخر.

إن الشركة تابعة للبنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم").

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. : 25879 ، الصفاة ، 13119 - دولة الكويت.

إن إجمالي عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2015 هو 53 موظف (2014 - 57 موظف).

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة التي انعقدت بتاريخ 13 أبريل 2014 على تعديل بعض مواد نظام الشركة الأساسي وعقد تأسيسها لتوفيق أوضاعها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. وقد تم التأشير على ذلك في السجل التجاري للشركة بموجب المرجع الصادر من إدارة الشركات المساهمة بوزارة التجارة والصناعة بالكويت تحت رقم 467 بتاريخ 7 يوليو 2014.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 27 يناير 2016. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقدير والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة . لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (م).

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2015 المتعلقة بالشركة وبياناتها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والعقارات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) -

الموجودات غير الملموسة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن تحديد الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم عند استخدام طريقة إعادة التقييم لا يعتمد على أساس التقييم المستخدم. توضح تلك التعديلات أيضاً أن الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم يمثلان الفارق بين مجمل تكلفة الأصل وقيمه الدفترية، وبالتالي، فإنه عندما يتم تعديل القيمة التخريدية أو الأعمار الانتاجية أو طرق الاستهلاك أو الاطفاء قبل إعادة التقييم، فإن تعديل أرصدة الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم لا تكون بالتناسب مع التغيير في مجمل تكلفة الأصل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) – الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة
إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن المنشأة المدبرة (وهي تلك التي تقدم خدمات الإدارة الرئيسية للمنشآت الأخرى) تعتبر طرف ذو صلة ومن ثم فإنها تخضع لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالأطراف ذات صلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة المستفيدة بخدمات الشركة المدبرة مطالبة بالإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل هذه الخدمات الإدارية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) – قياس القيمة العادلة
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن الاستثناء المتعلق بالمحافظ الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ينطبق على جميع أنواع العقود التي تخضع لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حسبما ينطبق)، بغض النظر عن كونها تتماشى مع تعريف الموجودات أو المطلوبات المالية.

إن التعديلات المذكورة أعلاه ليس لها تأثير مادي على البيانات المالية.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الأئشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) – توضيح الطرق المقبولة للاهلاك والإطفاء

إن تلك التعديلات الجارية للتأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن إستخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن إستخدامها لاهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن إستخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجها بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الأجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصص من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
- الإفصاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإفصاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإفصاحات.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الإفصاحات تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحاً على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستناداً إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلاً آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديداً لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن تطبيق تلك التعديلات والمعايير المذكورة أعلاه لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

ب - الأدوات المالية:

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد والنقد المعادل، والودائع لأجل، والمدينين، والموجودات المالية المتاحة للبيع، والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والدائنين.

الموجودات المالية

1 - النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2- المدينون:

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي ، ويتم الاعتراف بمدينياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة . يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

3- الاستثمارات المالية:

التحقق المبدئي والقياس

تقوم الشركة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول و موجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مالية مداراة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع:
إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق:
بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل الشركة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف:
يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين:
أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
ب. عندما تحول الشركة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:
1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل الشركة.
2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة:
في نهاية كل فترة مالية ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

المطلوبات المالية

1 - الدائون:

يمثل بند الدائون الإلتزام لسداد قيمة خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي . يتم إدراج الدائون التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي . يتم تصنيف الدائون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

ج- الممتلكات والمعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	فئة الموجودات
5	أثاث ومفروشات ومعدات
5	أجهزة حاسب آلي
5	سيارات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتقاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحد توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي و عقود الموظفين . إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

و - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ز - المخصصات:
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - تحقق الإيراد:
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع الموجودات المالية أو تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للشركة.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع والخدمات المقدمة.

1) إيرادات العمولات
يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للشركة عند إكمال صفقة الوساطة.

2) أرباح بيع الاستثمارات
تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

3) إيرادات توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.

4) إيرادات الفوائد
تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

5) الإيرادات والمصاريف الأخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ط - العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغيير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

ي - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم المحول إلى الإحتياطي القانوني. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ك - حصة الزكاة:
يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وذلك لعدم وجود ربح مالي تحتسب حصة الزكاة على أساسه.

ل - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد الإلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداًه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

م - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيراد:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للشركة ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية:

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر الشركة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع". تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتنائها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء ، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها . يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم الشركة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض النعم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

3- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية.

تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3 - نقد ونقد معادل

2014	2015	
25,479	150,731	نقد في الصندوق ولدى البنوك
454	-	نقد محتفظ به كجزء من محفظة مدارة
-	100,000	وديعة قصيرة الأجل
25,933	250,731	

تحمل الوديعة قصيرة الأجل معدل فائدة فعلي 1.25% سنوياً وتستحق هذه الوديعة خلال ثلاثة أشهر.

4 - ودائع لأجل

إن الودائع لأجل مودعة لدى بنوك محلية وهي لأكثر من ثلاثة أشهر. إن معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل يتراوح من 1.25% إلى 2.125% سنوياً (2014 : 1.25% إلى 3.5% سنوياً).

هناك وديعة لأجل بمبلغ 50,000 دينار كويتي مرهونة مقابل خطاب ضمان لصالح سوق الكويت للأوراق المالية (إيضاح رقم 20).

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2014	2015	
13,483	17,806	مدينون تجاريون
212,326	45,834	إيرادات عمولات مستحقة
317,544	56,098	فوائد مستحقة
28,648	41,085	مصاريف مدفوعة مقدماً
9,506	9,297	تأمينات مستردة
12,367	2,002	ذمم موظفين
593,874	172,122	

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
 إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

- 6 - موجودات مالية متاحة للبيع
 تتمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع في أسهم مسعرة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- 7 - مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
 تتطلب تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية (السوق) مشاركة شركات الوساطة المالية في رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة الذي يدار من قبل السوق .

أنشئ نظام ضمان عمليات الوساطة لضمان عمليات الوساطة التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بموجب قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) بتاريخ 5 يونيو 2002 . إن الغرض من هذا النظام هو الحد من الآثار المترتبة على الإخفاق أو التأخير في الوفاء بنتائج المعاملات التي تتم من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق ، وطبقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية ، بتاريخ 30 نوفمبر 2004 ، فإن رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة أصبح 10,000,000 دينار كويتي ، ومدفوع بالكامل . وفقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 فإن الرصيد الصافي لنظام ضمان عمليات الوساطة سيتم توزيعه عند انتهاء الغرض من النظام على المشاركين فيه كل بنسبة مشاركته في النظام . كما ترد لكل مشارك في نظام ضمان عمليات الوساطة نسبة ما شارك به وفقاً لقيمتها الدفترية حسب آخر تقرير مدقق للمركز المالي إذا أنهت شركة الوساطة المشاركة في هذا النظام علاقتها مع السوق .

يجوز للجنة الإدارة أن توزع على المشاركين في النظام سنوياً كل أو بعض صافي عوائد استثمار أموال النظام إذا تجاوزت قيمة ما يتراكم منها نصف قيمة رأس ماله عند إصدار بيان المركز المالي له في نهاية أية سنة بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية للمشاركين بالنظام .

إن المشاركة في النظام يتم المحاسبة عنها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما هو مطبق على "الموجودات المالية المتاحة للبيع".

8 - ممتلكات ومعدات

المجموع	سيارات	أجهزة حاسب آلي	أثاث ومفروشات ومعدات	
				التكلفة :
720,581	36,720	274,434	409,427	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
29,632	-	4,706	24,926	إضافات
(18,095)	(6,725)	(10,994)	(376)	استبعادات
732,118	29,995	268,146	433,977	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
				الاستهلاك المتراكم :
617,071	8,515	201,345	407,211	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
40,818	6,896	28,577	5,345	المحمل خلال السنة (إيضاح رقم 16)
(14,370)	(3,027)	(10,967)	(376)	المتعلق بالاستبعادات
643,519	12,384	218,955	412,180	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
				صافي القيمة الدفترية :
88,599	17,611	49,191	21,797	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
103,510	28,205	73,089	2,216	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014

9 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2014	2015	
10,435	35,335	دائنون
55,445	4,628	مصاريف مستحقة
50,714	56,903	إجازات موظفين مستحقة
3,750	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
2,017	2,017	المستحق لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي
27	-	زكاة مستحقة
7,639	18,085	مخصص أخطاء صفقات سوق الكويت للأوراق المالية (أ)
130,027	116,968	

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
 إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

(أ) إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي :

2014	2014
202,319	7,639
-	10,451
(63,655)	(5)
(131,025)	-
7,639	18,085

الرصيد في بداية السنة
 المحمل خلال السنة (إيضاح 16)
 مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 17)
 تسويات خلال السنة
 الرصيد في نهاية السنة

10 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2014	2015
161,138	144,551
29,365	25,214
(4,076)	(314)
(41,876)	(14,468)
144,551	154,983

الرصيد في بداية السنة
 المحمل خلال السنة
 مخصص لم يعد له ضرورة
 المدفوع خلال السنة
 الرصيد في نهاية السنة

11 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 32,250,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية (2014 : 32,250,000 سهم).

12 - احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة ، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي القانوني ، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي القانوني نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

13 - احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. في 2007 ، قررت الجمعية العامة السنوية للمساهمين إيقاف التحويل إلى حساب الاحتياطي الاختياري .

14 - التوزيعات المقترحة وأسهم المنحة و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. إن تلك الإقتراحات تخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 3 مايو 2015 على عدم توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة، كما وافقت على توزيع مكافأة أعضاء مجلس إدارة بمبلغ 3,750 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وافقت الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 3 مايو 2015 على تغيير اسم الشركة لتصبح شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة). تم تعديل نص المادة رقم (1) من النظام الأساسي والمادة رقم (2) من عقد التأسيس وفقاً لذلك. تم التأشير على ذلك التعديل لدى السجل التجاري بتاريخ 20 مايو 2015.

15 - صافي أرباح الاستثمارات

2014	2015
20,000	15,802
58,933	-
78,933	15,802

إيرادات توزيعات أرباح
 أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
 (سابقاً شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة))
 إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

16 - مصاريف عمومية وإدارية

2014	2015	
598,981	570,981	تكاليف الموظفين
228,546	15,286	عمولات مدفوعة للوسطاء والعملاء
48,454	40,818	استهلاك (إيضاح 8)
77,856	82,062	إيجارات مكاتب
1,355	72,939	رسوم تسجيل (أ)
54,923	50,603	اشتراكات
22,250	21,250	أتعاب مهنية وقانونية
-	10,451	مخصص أخطاء صفقات سوق الكويت للأوراق المالية (إيضاح 9)
40,951	32,726	مصاريف أخرى
1,073,316	897,116	

(أ) تتمثل في الجزء الذي تم اطفأؤه من رسوم التسجيل السنوية البالغة 100,000 دينار كويتي المدفوعة لهيئة أسواق المال.

17 - إيرادات أخرى

2014	2015	
63,655	5	مخصص أخطاء صفقات سوق الكويت للأوراق المالية لم يعد له ضرورة (إيضاح 9)
4,076	314	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
852	436	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
2,633	1,936	إيرادات متنوعة
71,216	2,691	

18 - (خسارة) ربحية السهم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم احتساب (خسارة) ربحية السهم بقسمة صافي (خسارة) ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

2014	2015	
218,306	(158,015)	صافي (خسارة) ربح السنة
30,000,000	32,250,000	عدد الأسهم القائمة في بداية السنة
2,250,000	-	أسهم منحة
32,250,000	32,250,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
6.77	(4.90)	(خسارة) ربحية السهم

19 - أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت الشركة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين وأفراد الإدارة العليا ضمن النشاط الاعتيادي. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة.

إن الأرصدة والمعاملات الهامة هي كما يلي:

2014	2015	الشركة الأم	
25,479	250,731	250,731	(i) <u>الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:</u>
4,140,000	550,000	550,000	تقد ونقد معادل
358,252	4,389	4,389	ودائع لأجل
10,099	-	-	مديون وأرصدة مدينة أخرى
			دائنون وأرصدة دائنة أخرى
69,464	-	-	(ii) <u>المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر:</u>
(17,634)	-	-	صافي إيرادات العمولات
123,087	25,618	25,618	مصاريف عمومية وإدارية
			إيرادات فوائد

(iii) مزايا أفراد الإدارة العليا :

2014	2015	
114,849	56,604	مزايا قصيرة الأجل
9,614	5,828	مزايا طويلة الأجل
3,750	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

20 - إلتزامات محتملة
 لدى الشركة خطاب ضمان قائم مصدر لصالح سوق الكويت للأوراق المالية بمبلغ 50,000 دينار كويتي (2014 : 50,000 دينار كويتي) (إيضاح رقم 4).

21 - إدارة المخاطر المالية
 تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدنيين والموجودات المالية المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها. لا يوجد لدى الشركة حالياً تعرض جوهري لهذا الخطر، حيث أن الودائع لأجل تحمل معدل فائدة ثابت.

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدنيين. إن النقد والنقد المعادل والودائع لأجل للشركة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. كما يتم إثبات رصيد المدنيين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد والنقد المعادل وللودائع لأجل وللمدنيين.

ج - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يوجد لدى الشركة حالياً تعرض جوهري لهذا الخطر.

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الإحتفاظ باحتياطي نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية هو كما يلي :

2015			
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 شهر إلى 3 أشهر	
116,968	37,817	79,151	المطلوبات المالية
			دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2014			
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 شهر إلى 3 أشهر	
130,027	10,883	119,144	المطلوبات المالية
			دائنون وأرصدة دائنة أخرى

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الشركة في أدوات الملكية المصنفة "كموجودات مالية متاحة للبيع".

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى الشركة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر:

2014		2015		مؤشرات السوق
الأثر على الدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	
14,636 ±	± 5%	9,698 ±	± 5%	سوق الكويت للأوراق المالية

22 - قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بأحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
 المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
 المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
 المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2015:			المجموع
المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع	
193,954	-	193,954	موجودات مالية متاحة للبيع
-	385,443	385,443	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
193,954	385,443	579,397	المجموع
2014:			المجموع
المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع	
292,722	-	292,722	موجودات مالية متاحة للبيع
-	376,631	376,631	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
292,722	376,631	669,353	المجموع

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدرت إدارة الشركة أن القيمة العادلة للنقد والنقد المعادل، والودائع لأجل، والمدنيين والدائنين تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد الشركة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

23 - إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.
وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.